مفارقة الوفرة النفطية في إفريقيا

كريم محمد خيدر

أستاذ محاضر (ب)

بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

ملخص:

في الدول الغنية بالموارد الطبيعية وخاصة النفط كما هو الشأن بالنسبة لعديد الدول الإفريقية، غالبا ما تسيطر جماعة أو نخبة خاصة على الثروة الناجمة عن استغلال هذه الموارد، في حين يتم حرمان باقي فئات المجتمع من هذه الثروة، والسبيل الصحيح لتغيير هذا الوضع " **نقمة الموارد الطبيعية**"، يكمن في تحقيق التوزيع العادل لهذه الثروة والقضاء على كل أشكال الفساد المحيط بإدارة هذه الثروة، من خلال توفير الخدمات اللازمة في قطاعات مهمة مثل التربية والصحة لكل الفئات المشكلة للمجتمع مهما اختلفت إثنيتها أو قبيلتها أو دينها..، خاصة الجماعات المحلية التي تسكن في المناطق التي يتواجد بها النفط – والتي عادة ما يتم تهميشها من طرف النخبة (الإثنية المسيطرة) التي تقطن العاصمة – ما يمّكن من القضاء على ظاهرة عدم المساواة وتوفير الفرص للجميع، بما فيهم الأشخاص المهمشين، كما أن الشفافية والمحاسبة عنصران أساسيان لإقامة الحكم الراشد، كل ذلك سيمكن إفريقيا الخروج من التخلف الذي تعيشه إذا اعتمدت على ذاتها.

الكلمات الدالة: الموارد الطبيعية ، الموارد الريعية، مفارقة الوفرة، النفط في أفريقيا، الناتج المحلي الإجمالي، الدول النفطية الأفريقية.

Résumé :

Les paysriches en ressources naturelles, notamment en Afrique, sont généralement caractérisés par le contrôle qu'exerce l'élite sur les ressources rentières. Pendant ce temps, les autres composantes de la société sont dans le dénuement qui mène à une «malédiction des ressources naturelles». De ce fait, la distribution équitable des ressources et la lutte contre toutes sortes de corruption présentent une alternative importante pour résoudre le dilemme de la malédiction des ressources naturelles. Et comme demande, le gouvernement devrait se concentrer sur la généralisation de plusieurs services essentiels au sein de la société tels que l'éducation et la santé, sans discrimination ou privation qui peuvent prendre plusieurs formes (ethnique, religion, tribal ...). À cet égard, la transparence et la comptabilité présentent un besoin fondamental d'élaborer «la bonne gouvernance » qui donnera aux pays africains une grande opportunité pour sortir de leur sous-développement.

Mots clefs: ressources naturelles, ressources rentières, paradoxe de la L'abondance, Pétrole en Afrique, Le produit intérieur brut, Etats pétroliers africains.

Summary:

The rich countries in natural resources, as is the case in Africa, are usually characterized by the elite control of rent resources. Meanwhile, the remaining components of society are suffering from deprivation that leads to a "natural resource curse". The fairness in distributing rent resources and fighting all kinds of corruption presents a significant alternative to resolve the dilemma of the natural resource curse. As a request, the government should focus on generalizing several vital services within their society like education and heath without discrimination or deprivation which can take several forms (ethnic, religion, tribal…).

In this regard, transparency and accountancy present a fundamental need to elaborate "**good governance**" which will offer a great opportunity African countries in order to overcome underdevelopment.

Key words: natural resources, rentier resources paradox of abundance, Oil in Africa, gross domestic product, African oil states.

مقدمة:

النفط نعمة وهبة من الله لعباده، ومن التناقض أن تتحول هذه النعمة إلى نقمة، بحيث في كل مرة يعود الكلام عن لعنة النفط التي تصيب الدول المنتجة، فبدلا من أن يساهم النفط في تحقيق التنمية وبناء اقتصاديات قوية في هذه الدول، فإنه على العكس من ذلك يكرس الفقر ويغذي الصراعات ويساهم في تفشي الفساد وتدهور البيئة، أي أصبح يشكل تهديدا حقيقيا للمصالح الوطنية للدول النفطية بدلا من أن يكون الأساس الذي تعتمد عليه هذه الدول للخروج من تخلفها، إلا أنه ليس حتميا للنفط أن يوّلد مثل هذا الأثر، فهو في حد ذاته ليس مشكلة بل هو وسيلة لرفع مستوى المعيشة وتحقيق التنمية، وهذا ما أطلق عليه خبراء النفط بـ « لغز الوفرة " le paradoxe de la L'abondance " »، لكن الفرق يكون من خلال نوعية الحكومات والمؤسسات الاجتماعية، وطبيعية الأنظمة السياسية والاقتصادية التي توجد في الدول التي يتدفق فيها النفط، إذ يصبح النفط لعنة وليس نعمة في الدول التي لا تتوفر لديها الآليات المؤسسية السليمة، وتفتقر للشفافية والمحاسبة والعدالة، فيفرز ذلك الصراع وعدم الاستقرار والفساد والتدهور البيئي.[1]

ويطرح علماء السياسة والاقتصاد عدة طروحات تفسر هذه الظاهرة، من بينها:[2]

على الصعيد الاقتصادي:

- إشكالية تقلب أسعار الموارد الطبيعية في الأسواق العالمية، في ظل تسيير ضعيف لحكومات الدول النفطية: كما تظهر ذلك نظرية النمو التفقيري de la croissance appauvrissante théorie لـ Bhagwati ، وكذلك نظرية الجيوب des enclaves théorie لـ Bairoch؛

1 – عبد المنعم طلعت، **الهجوم الهادئ: المصالح الإستراتيجية الأمريكية والتهديدات الأمنية في خليج غينيا**، دون دار نشر، القاهرة، 2008، ص ص 291–292.

2- Raymond Dou'a, « Résumé », Dans **L'Afrique centrale le paradoxe de la richesse : industries extractives, gouvernance et développement social dans les pays de la cemac**, Sous la Direction de Isaac Tamba, Jean Claude Tchatchouang et Raymond Dou'a, Presses Universitaires d'Afrique, Yaoundé – Cameroun, 2007, p19.

- نظرية المرض الهولندي Le syndrome hollandais: بحيث يلعب النفط دور المثبط لنمو القطاعات الاقتصادية الأخرى؛
- نموذج Corden و Neary : اللّذان درسا تأثير طفرة القطاع المنجمي على حساب قطاع السلع القابلة للتداول (المتبادلة) خارج القطاع المنجمي.

على الصعيد السياسي والأمني:

- ضعف المؤسسات الاقتصادية من ضعف المؤسسات السياسية، بحيث ينعكس سوء تنظيم الأسواق وتشريع القوانين الخاصة بالموارد الطبيعية بالسلب على المؤسسات الاقتصادية التي يكون دورها الحفاظ على استقرار الأسواق؛
- ضعف مشاركة المواطنين في مسائل الشؤون العامة؛
- الفساد واختلاس الأموال العامة؛
- قضية التداول على السلطة، أين تبقى نفس السلطة السياسية على رأس الدول الريعية لسنوات طويلة، ما يزيد من احتمال عدم الاستقرار السياسي فيها؛
- الصراعات السياسية تؤدي إلى خصخصة عائدات الموارد الطبيعية والاستخراجية " ما يعرف برأس المال الطبيعي للدولة "، لصالح فئة من الشعب على حساب البقية، أي استحواذها على الثروة؛
- وجود موارد طبيعية وفيرة وخاصة في البلدان الفقيرة الدخل يزيد من مخاطر وقوع النزاع، وحتى حين تندلع النزاعات، فذلك يميل إلى إطالة أمدها وجعل حلها أكثر صعوبة1، وهذا ما تفسره طروحات كل من " **ماري كالدور** " و" **بول كوللير** ".

على الصعيد البيئي:

– الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية مع عدم الالتزام بضوابط الحفاظ على السلامة البيئية – في مقابل العائدات الكبيرة التي يدرها استخراج هذه الموارد وخاصة النفط –، يؤدي إلى حدوث

1 – ايان بانون، " مقدمة "، في **الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة: خيارات وتحركات**، تحرير: ايان بانون، بول كوللير، (تر: فؤاد سروجي)، البنك الدولي، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة العربية الأولى، 2005، ص13.

تدهور معتبر للبيئة في مناطق الإنتاج، خاصة في ظل غياب أو ضعف الوعي البيئي لدى الكثير من شعوب الدول المنتجة.

في ظل هذه التفسيرات المتعددة وبمختلف أبعادها، نتساءل هل استطاعت إفريقيا أن تجعل من نعمة النفط طريقا للتنمية ولبناء الحكم الراشد، أم على العكس من ذلك، فإن الدول الإفريقية لم تسلم من نقمة النفط؟

نعمة النفط في إفريقيا:

تعد القارة الإفريقية من أهم قارات المستقبل لاحتوائها على عصب الاقتصاد وهو النفط، بحيث امتلكت إفريقيا نهاية 2013، ما مقداره 130.3 مليار برميل من احتياطي النفط المكتشف، أي 7.7٪ من الاحتياطات العالمية المؤكدة، وقد تزايدت أهمية النفط الإفريقي على الصعيد الدولي بعد ارتفاع مستوى إنتاجه، إذ وصل إلى 10.1٪ من مجمل الإنتاج العالمي[1]، وقد بلغ معدل تزايد الإنتاج في مدة عشرين سنة (1997–2006) إلى 36٪ في إفريقيا مقابل 16٪ لباقي قارات العالم بزيادة في الإنتاج اليومي قدرت بـ9 مليون برميل يوميا2، بينما يعد استهلاك القارة من النفط الأضعف في العالم أي 4.1٪[3] من مجمل الاستهلاك العالمي فقط، بالرغم من الاحتياطات الكبيرة الموجودة لديها، وهذا بالنظر لتخلف هذه القارة – جل النفط المستهلك في إفريقيا هو من قبل دول شمال إفريقيا، إضافة إلى دولة جنوب إفريقيا التي تستهلك لوحدها 40٪ من الطاقة المستعملة في إفريقيا–،[4] وبالتالي تصدر مجمل إنتاجها إلى الخارج، ما يجعلها تلعب دور مهم كمنتج متمم بحكم قربها الجغرافي من أوروبا وأمريكا، إضافة إلى النوعية الجيدة للخام الإفريقي المنتج.

1 - **BP Statistical Review of World Energy June 2014**, 63rd edition, The Editor: BP Statistical Review of World Energy, London-UK, 2014, pp 6-8.

2- نادية عبد الفاتح، « تكالب القوى الكبرى على البترول و الغاز في إفريقيا »، في **التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2006–2007**، تحرير: محمود أبو العنيين، الإصدار الرابع، مركز البحوث الإفريقية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، القاهرة، أكتوبر 2007، ص114.

3 -**BP Statistical Review of World Energy June 2014**, p 9.

4- Jean-Pierre Favennec, , « géopolitique du pétrole et de l'énergie au XXI siècle », **Revue Française de géopolitique**, Dossier: Géopolitique de l'énergie, dirigée par Aymeric Chauprade, N°2, ellipses, paris, 2004.**,** p 15.

مع العلم أن الطلب العالمي على النفط سيشهد ارتفاعا معتبرا، بحيث سيصل في آفاق 2040 إلى 111.1 مليون برميل يوميا، أي بزيادة تقدر بـ 21 مليون برميل يوميا عما كان عليه في سنة 2013 (96 مليون برميل يوميا)، وبالخصوص الطلب الآسيوي منه – خاصة الصين والهند – الذي سيشكل حوالي 71٪ من الزيادة التي ستمس الطلب القادم من الدول السائرة في طريق النمو،[1] والذي ستوفر إفريقيا جزءً مهما منه خاصة في إطار سياسة تنويع المصادر الطاقوية التي تنتهجها جل الدول المستهلكة للنفط لتحقيق أمنها الطاقوي.

ويأتي مجمل النفط المنتج في القارة الإفريقية من شمال إفريقيا (ليبيا والجزائر) وكذالك من غرب إفريقيا كنيجيريا وأنجولا في جنوبها الغربي، إضافة إلى مجموعة من المنتجين المعتبرين، خاصة الكونجو (برازافيل)، الجابون ومؤخرا غينيا الاستوائية، وإذا كانت الشركات الوطنية: سوناطراك (الجزائر) و نوك NOC (ليبيا) تلعب دورا مسيطرا في إنتاج النفط في شمال إفريقيا، فإن الشركات العالمية الكبرى الأمريكية والأوروبية وحتى الصينية هي التي تضمن مجمل الإنتاج النفطي في إفريقيا جنوب الصحراء، بالنظر إلى حجم الاستثمارات التي يتطلبها إنتاج النفط خاصة في حقول الأوفشور offshore في المياه العميقة[2].

كما تحتوي إفريقيا على مجموعة من أهم المعابر والطرق البرية والبحرية للنفط في العالم (مضيق باب المندب– قناة السويس– مضيق جبل طارق– رأس الرجاء الصالح..)، ما يكسبها أهمية جيواستراتيجية بحكم قربها من القارات الثلاث.

1- **World Oil Outlook 2014**, Organization of the Petroleum Exporting Countries, Editors James Griffin, Alvino-Mario Fantini, Vienna, Austria, 2014, pp 9-10.

2-Jean-Pierre Favennec, , « géopolitique du pétrole et de l'énergie au XXI siècle », **Op.cit,** p 16.

الدول النفطية في إفريقيا وإنتاجها اليومي من النفط الخام

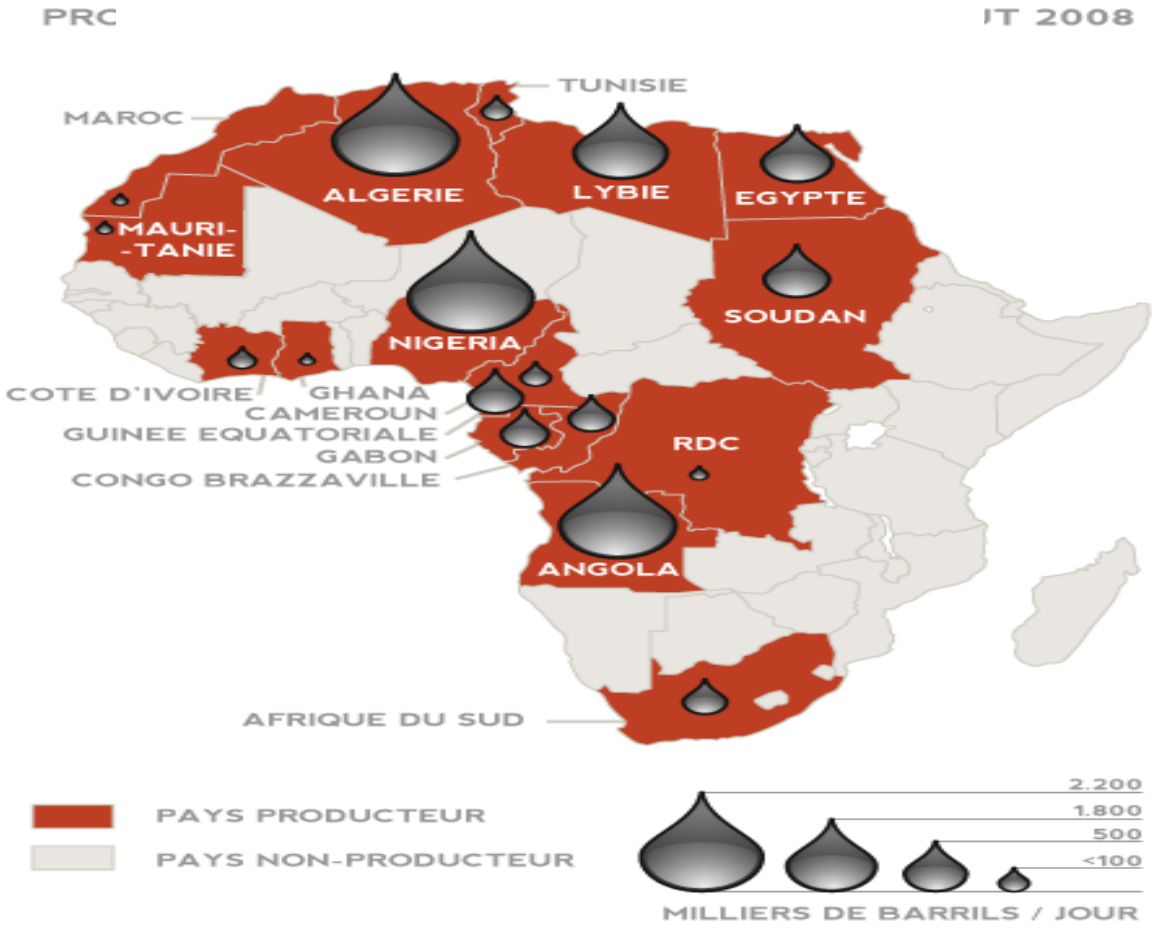

Source : « Essor de la production pétrolière africaine », dossier Energie **avenir**, 22 juin 2010. dans Economie, **Afrique** http://www.afriqueavenir.org/2010/06/22/essor-de-la-production-petroliere-africaine/

- أهم خصائص النفط الإفريقي:

يتميز النفط الإفريقي عن غيره من النفوط بالعديد من المميزات أهمها:1

- بسبب احتوائه على نسبه ضئيلة من الكبريت يعد النفط الإفريقي أفضل جودة ونوعية من نفط الشرق الأوسط، ما يجعله نفطا خفيفا وأكثر غنى بالبنزين والغاز الطبيعي؛
- سهولة تصدير النفط الإفريقي إلى الدول الصناعية الكبرى؛ وهذا بحكم قرب القارة الإفريقية من أوروبا وأمريكا الشمالية والجنوبية؛
- الضمانات القانونية المتميزة التي توفرها الكثير من الدول النفطية الإفريقية لحماية الاستثمارات الأجنبية، سواء على مستوى العمليات النفطية أو على المستوى الجمركي؛
- استهلاك النفط في إفريقيا منخفض جدا مقارنه بمناطق العالم الأخرى، وبالتالي ارتفاع إمكانية التصدير؛
- أغلب النفط الإفريقي هو نفط بحري (أوفشور) وبالتالي هو بعيد عن عديد مناطق النزاع والتوتر في إفريقيا، ومنه يمكن نقله عبر البحر؛
- يشكل النفط الإفريقي أهمية أمنية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول المستهلكة، حيث يساعدها على التقليل من الاعتماد على نفط الشرق الأوسط عبر سياسة تنويع مصادر الواردات جغرافيا.

نعمة النفط تتحول إلى نقمة في إفريقيا؟

قبل التفصيل في الموضوع نعطي ولو تعريف مختصر لمفهوم " **لعنة الموارد** "، حيث اشتهر هذا المصطلح على يد " ساكس وارنر " في عام 1995، بحيث من خلال دراسة قام بها استنتج أن هناك علاقة سلبية بين وفرة الموارد الطبيعية ونمو الناتج المحلي الإجمالي، وفقا لذلك البلدان

1 – عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج، « التنافس الدولي على موارد القارة الإفريقية »، **مجلة سودانايل** الالكترونية، 03 يوليو 2010، في:
http://www.sudanile.com/index.php?option=com_content&view=article&id=16577:2010-07-03-16-06-36&catid=34:2008-05-19-17-14-27&Itemid=55 .

التي لديها قدر أكبر من الموارد تنمو على نحو أبطأ من الدول الأخرى، وهذا ما يسمى بـ "اللّعنة"، بحيث تقف الموارد عائقا أمام النمو[1]، ولا يقف هذا التأثير عند الآثار الاقتصادية بل يتجاوزه إلى الآثار الاجتماعية والسياسية وحتى البيئية على هذه الدول، إذن لعنة الموارد "النفط" هي نتيجة مباشرة للاعتماد المفرط على عائدات الموارد الطبيعية، بحيث وجود كميات كبيرة من هذه الموارد، يسمح بتوفير إيرادات مالية معتبرة بالنسبة للدولة، ما يؤدي –بصفة متناقضة– إلى حدوث آثار اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية تكون سلبية على هذه الدولة".

– على الصعيد التنموي:

في السنوات الماضية، كل الدول النفطية في العالم، استفادت من حالة مالية مطمئنة نتيجة ارتفاع أسعار النفط الخام في السوق الدولية – قبل انهيار الأسعار بداية من منتصف 2014 –، حيث تحصلت هذه الدول على مليارات الدولارات من الإيرادات النفطية، وإذا قمنا بحساب مجموع هذه الإيرادات طوال سنوات النشاط النفطي في الدول النفطية الإفريقية، فإننا سوف نحصل على أرقام ضخمة، فنيجيريا مثلا: مجموع إيراداتها النفطية منذ بداية نشاطها النفطي إلى غاية سنة 2006 وصل إلى 350 مليار دولار، فماذا فعلت بكل هذه الأموال ؟

ارتفاع معدل الناتج المحلي الإجمالي (PIB) في الدول الإفريقية النفطية:

سمح ارتفاع الإيرادات المالية في الدول الإفريقية النفطية، بحدوث ارتفاع واضح للناتج المحلي الإجمالي فيها، فمثلا إذا أخذنا عملية النمو الاقتصادي في أنجولا، فهي جد معبرة عن ذلك، بحيث شهدت الفترة الممتدة من 1996–2005 تسجيل معدل نمو جيد قدر بـ8.2 ٪،[2] ففي عام 2004 ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بـ13.9 ٪[3]، وفي 2006 وصل النمو فيها إلى 20.7

1- Véronique Christophe, « La Malédiction des ressources naturelles: une question de dépendance ou de dispersion? », mémoire présenté comme exigence partielle de la maîtrise en économique, Université du Québec, Montréal, mai 2012, p 3.
http://economie.esg.uqam.ca/upload/files/memoires/Christophe_Veronique_Memoire.pdf

2- Fonds Monétaire International, Études économiques et financières**, Perspectives de l'économie mondiale : La reprise s'affermit, mais reste inégale**, International Monetary Fund Publication Services, Washington, Avril 2014, p 190.

3 -Stéphane Dubois, **les hydrocarbures dans le monde : Etat des lieux et perspectives**, Ellipes, Paris, 2007, p 232.

٪ ثم 22.6٪ في 2007، أما في سنة 2013 فقد وصل إلى 4.1 ٪[1]، أما في الكونجو، فإن الإنتاج النفطي سمح بتسجيل نسبة نمو للـPIB قدرت بـ9 ٪ في 22005، ثم 8.7٪ في 2010 و4.5٪ في 2013، وفي غينيا الاستوائية ديناميكية الإنتاج النفطي أدت إلى ارتفاع نسبة النمو بصفة مذهلة، بحيث عرفت الفترة الممتدة من 1996-2005 تسجيل معدل نمو مذهل قدر بـ38.4٪،[3] حيث سجلت في عام 2003 لوحدها ما نسبته 15.5٪،[4] ثم سجلت نسبة نمو قدرت بـ13.1٪ في 2007 فـ 12.3٪ في السنة التي تلتها،[5] وبذلك فإن الناتج المحلي الإجمالي للدول النفطية الإفريقية هو من بين أعلى المستويات في إفريقيا، وتعد هذه الأموال الناتجة عن الصناعة النفطية في الدول الإفريقية الفقيرة جد مهمة لاقتصاديتها، إلاّ أن هذه الأموال لا تعتبر كافية لوحدها لخروج دول القارة من تخلفها وتحقيق عملية التنمية، في ظل عدم الاستقرار الذي تشهده الكثير من هذه الدول، والعديد من أنظمة الحكم الفاسدة التي تسيرها..

- دول إفريقيا النفطية دول ريعية بامتياز:

تعيش الدول الإفريقية النفطية في تبعية مطلقة للأموال النفطية، فإذا نظرنا إلى أكبر الدول النفطية في إفريقيا كالجزائر ونيجيريا وأنجولا.. نجدها كذلك، نيجيريا مثلا، التي تعد أكبر دولة نفطية في إفريقيا، تمثل إيرادات النفط فيها 80٪ من عائدات الضرائب، و97٪ من إيرادات الصادرات6، أما الجزائر، فإن المحروقات تضمن حوالي 97 ٪ من إيرادات الصادرات وحوالي 40٪ من الـPIB، و60٪ من ميزانية الدولة،[7] أما أنجولا فهي لا تختلف كثيرا عن هذه الدول.

1- Fonds Monétaire International, **Op.cit**, p 190.
2 -Stéphane Dubois, **Op.cit**, p 232.
3- Fonds Monétaire International, **Op.cit**, p 190.
4- Stéphane Dubois, **Op.cit**, p 232.
5- Fonds Monétaire International, **Op.cit**, p 190.
6- « L'importance du Nigeria en Afrique de l'Ouest », Sources : OCDE, PNUD, Banque Mondiale, FMI, (estimations 2010).
http://www.inter-reseaux.org/IMG/pdf_p5-7_Reperes.pdf.
7- Dossier : **Les hydrocarbures dans l'économie algérienne**, « Le poids des hydrocarbures dans l'économie algérienne », 12 juillet 2012.
http://www.ritimo.org/article87.html.

لكن بالرغم من ارتفاع نسب النمو والإيرادات النفطية، إلا أن ذلك لم يسمح بحدوث الانطلاقة التنموية المرجوة في جل الدول النفطية في إفريقيا، ويمكن توضيح ذلك من خلال مجموعة من **المؤشرات السوسيو–اقتصادية:**

– الترتيب من حيث الناتج المحلي الإجمالي:

بالرغم، من الأموال الطائلة التي تذرها الصادرات النفطية على الكثير من دول القارة، غير أن الكثير منها يوجد في مراتب بعيدة من حيث ترتيب الـPIB على الصعيد العالمي، بل أن بعضها يتذيل القائمة (حسب إحصائيات عام 2013)، بحيث تقبع الجابون في المرتبة 108، أما غينيا الاستوائية فقد احتلت المرتبة 113، في حين احتلت كل من الكونجو، تشاد وجنوب السودان على التوالي مراتب متأخرة جدا هي كالتالي: 123، 124 والمرتبة الـ129 عالميا، أما أول دول نفطية إفريقية من حيث الـPIB فهي نيجيريا محتلة المرتبة الـ25 عالميا، حيث وصل الـPIB فيها أكثر من 521 مليار دولار[1] ثم 580.5 مليار في 22014، تلتها الجزائر في المرتبة 49 ثم أنجولا في المرتبة 3،60 حيث استطاعت نيجيريا على خلاف باقي الدول النفطية لإفريقيا جنوب الصحراء أن تحقق الانطلاقة الاقتصادية كدولة صاعدة، بعدما ألصقت بها صفة الدولة المنتجة للنفط، إذ أصبحت في مركز التدفقات التجارية الدولية في منطقة غرب إفريقيا، وتعتمد على اقتصاد متنوع يحتوي على مجموعة من القطاعات الرئيسية بما فيها قطاع المحروقات – ليس الوحيد – كالقطاع المالي وقطاع الخدمات، بالإضافة إلى سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية التي تمت في العشر سنوات الأخيرة، غير أنه يبقى ينقصها الكثير، كمسألة العدالة في توزيع الثروة، تحقيق مستوىً كريم للعيش، في مجال التربية والتعليم، الصحة، حقوق الإنسان..

– مؤشر المديونية:

كما تعاني الكثير من دول إفريقيا النفطية من مشكل المديونية، فهي تعتمد بصفة واضحة على المساعدات الدولية، خاصة الأمريكية والصينية في السنوات الأخيرة، ما يتسبب مع مرور

1 -http://donnees.banquemondiale.org/indicateur/NY.GDP.MKTP.CD
2- L. Traoré, « PIB : Les 10 meilleures économies africaines », **Next-Afrique**, 10 janvier 2015. http://www.nextafrique.com/finance/economie/4871-pib-les-10-meilleures-economies-africaines
3 -http://donnees.banquemondiale.org/indicateur/NY.GDP.MKTP.CD

الوقت في تراكم المديونية التي أصبحت تنهك ميزانيات هذه الدول، ما يجعلها تعاني من مشكل تبعية كبيرة للدول الدائنة، وهذا في إطار شروط السداد.

فعلى خلاف الجزائر ونيجيريا اللّتان تمكنتا خلال السنوات الأخيرة، من تسديد جل ديونهما المتراكمة لسنوات طويلة من خلال استخدام الإيرادات النفطية، فبعدما بلغت مديونية الجزائر عام 2000 الـ33 مليار دولار أي أكثر من 60٪ من مجمل الـPIB، تمكنت من تقليصها إلى 16.5 مليار نهاية عام 2005[1]، ثم وصلت في عام 2012 إلى 5 مليار دولار[2] فقط، وهي في تراجع مستمر حتى أصبحت تشكل فقط 1.6٪ من الـPIB في 2013، وكذلك نيجيريا التي بلغت مديونيتها 3.2٪ فقط من الـPIB، على عكس ذلك بقيت دول نفطية كثيرة تحت طائل المديونية، نتيجة سوء استخدام الأموال النفطية وعدم تبني سياسات رشيدة في هذا المجال، مثل دولة السودان التي وصلت ديونها إلى 63.90٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2013،[3] أخطر من ذلك ساوتومي وبرنسيب التي يبلغ عدد سكانها فقط 190.428 نسمة[4] بلغ حجم ديونها في نفس السنة 65٪ من الـPIB، أما أنجولا الدولة الغنية بالنفط والموارد الأخرى فقد وصلت ديونها حوالي 21.1٪ من الـPIB،[5] هذه الأرقام بالنسبة للدول الصناعية المتقدمة هي لا شيء، أما بالنسبة للدول الإفريقية الفقيرة فهي جد خطيرة بالنسبة لاقتصادياتها الفتية.

- <u>مؤشر التنمية الإنسانية " IDH "</u>:

عموما، يعد مؤشر التنمية الإنسانية، منخفضا في الدول الإفريقية النفطية بل أنه من بين الأقل تقدما على المستوى العالمي، ومن أجل الحفاظ على مراتبها، تعمل هذه الدول على تركيز وتوجيه استثماراتها خاصة في قطاع المحروقات –النفط–، وهذا على حساب القطاعات الأخرى، كالزراعة والصناعة، فمثلا: أنجولا سجلت نسب نمو كبيرة في السنوات الأخيرة محققة نسبة 22.6٪ عام 2007 على سبيل المثال، إلا أنها اليوم تحتل المرتبة الـ149 عالميا فقط من بين

1 -Stéphane Dubois, **Op.cit**, p 234.

2 -Dette extérieure**,** <u>CIA World Factbook</u>, Version du 1 Janvier 2012:
http://www.indexmundi.com/map/?v=94&l=fr

3 -Tshitenge Lubabu M.K, « Croissance au-delà du pétrole… », **Jeune Afrique**, Hors-série, 55e année, N° 39, L'Afrique en 2015, 11e Edition, pp 62-63.

4- http://www.statistiques-mondiales.com/sao_tome.htm

5 -Tshitenge Lubabu M.K, , **Op.cit**, pp 62-63.

187 دولة من حيث IDH، 1 نفس الشيء بالنسبة لنيجيريا، فبالرغم من أنها حققت أفضل ناتج محلي في إفريقيا متجاوزة لوحدها الـ500 مليار دولار سنة 2013 ثم في 2014، إلا أنها احتلت المرتبة 152 عالميا من حيث مؤشر التنمية البشرية، ما يعني أن تحقيق النمو لا يعني تحقيق التنمية، بحيث هناك الكثير من المجالات لازالت هذه الدول متأخرة جدا كمسألة التربية والصحة، ومسألة العدالة في توزيع الثروات كما قلنا سابقا.

وبالرغم من ذلك، تبقى هذه الدول أحسن حالا من دول إفريقيا غير النفطية التي تعيش فقرا مزريا، مثل دولة النيجر أو مدغشقر، في حين أن دولة مثل غينيا الاستوائية قد حسنت مرتبتها بصفة واضحة بعدما أصبحت دولة نفطية، حيث صعدت المرتبة تلوى الأخرى، إذ انتقلت بين عامي 1997 و2002 من المرتبة 135 عالميا من حيث IDH إلى المرتبة 109،[2] ثم للتراجع مرة أخرى للمرتبة 136 عام 2012[3] ثم لتتقهقر للمرتبة 144 عام 2013 بالرغم من الريع النفطي الذي تتحصل عليه، أما دولة تشاد فحدث ولا حرج، فهي تتذيل الترتيب بتحقيقها المرتبة 184 عالميا[4]، وهذا ما يفسره سوء تسيير الأموال النفطية من طرف حكومات هذه الدول، وبقاءها مرتبطة بتقلبات أسعار النفط، بدلا من استثمار هذه الأموال في قطاعات غير نفطية مربحة تكون ذات قيمة مضافة عالية كقطاع الخدمات والصناعات المتطورة، عكس تصدير الموارد الأولية ذات القيمة المضافة الضعيفة.

1 – تقرير التنمية البشرية 2014، **المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر**، إصدار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، 2013، ص157.

2- Stéphane Dubois, **Op.cit**, p 234.

3– تقرير التنمية البشرية 2013، **نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع**، إصدار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، 2013، ص 175.

4 – تقرير التنمية البشرية 2014، **مرجع سابق**، ص 157.

ومن أهم الأسباب التي جعلت هذه الدول تحتل هذه المراتب المتخلفة من حيث التنمية:

- التوزيع غير العادل للريع النفطي في إفريقيا

في كثير من الدول النفطية الإفريقية، لا يستفيد الأفارقة من الإيرادات الناجمة عن المصالح النفطية، ولكن بعض الأفارقة، الجماعات الإثنية الحاكمة في هذه الدول، أكثر من ذلك أحيانا، بل عائلة «حاكمة» مثلما هو الحال في الجابون، وفي أحيان أخرى تستحوذ وتحتكر مجموعة مصالح تتكون من تحالف بين رجال السياسة والأمن والمال لوحدها على الأموال الناتجة عن تصدير النفط، فبالنسبة للأفارقة فإن اقتصاد النفط « الريع » يصلح لخدمة هذه الجماعات المفضلة وليس لتطوير وتحديث الصناعة في هذه الدول، أما بالنسبة للدول الغربية فإن اقتصاد النفط هو اقتصاد صناعي مربح.1

- الدول النفطية الإفريقية والمرض الهولندي:

- المرض الهولندي: Dutch Disease

ترجع هذه التسمية إلى الصعوبات التي واجهتها هولندا بعد اكتشاف حقول غازية ضخمة في سنوات الخمسينيات والستينيات، وبذلك زادت عائدات الصادرات الهولندية بصفة كبيرة، نتيجة ذلك، ما جعل العملة الهولندية ترتفع في مقابل الدولار، وبالتالي فقدت قطاعات الصادرات الأخرى قدرتها التنافسية في أسواق الصادرات، بينما أصبحت السلع المستوردة منخفضة السعر، ما أثر سلبا على قطاعات بكاملها في الاقتصاد الوطني الهولندي، وجعل التركيز كله يتوجه إلى قطاع استخراج المحروقات، أين تسببت الإيرادات الناجمة عنه في حدوث التضخم، وكذلك إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات غير القابلة للتبادل على المستوى الدولي، ومن وجهة نظر هيكلية، يبقى القطاع لاستخراجي حبيس نفسه أو مغلق، بحيث له تأثير ضعيف على القطاعات الاقتصادية

1 - Aymeric Chauparde ,«Une nouvelle géopolitique du Pétrole en Afrique», **Revue Française de géopolitique**, Dossier : Geopolitique de l'énergie, dirigée par Aymeric Chauprade, N°2, ellipses, paris, 2004**,** p 242.

الأخرى، كما لا يحتاج الاستغلال النفطي أو المنجمي إلى عدد كبير من اليد العاملة، وبالتالي لا يمتص البطالة المرتبطة بالمصاعب التي أضحت تعاني منها قطاعات الاقتصاد الأخرى.1

- المرض الهولندي في إفريقيا:

تعد الدول الإفريقية المثال الحي لمشكلة لعنة النفط، فهي بالرغم من العائدات الكبيرة التي تتحصل عليها من خلال استخراج النفط والموارد الثمينة عموما، إلا أنها تعاني من **المرض الهولندي**، بحيث أصبح قطاع الاستخراج النفطي هو القطاع الذي يعوّل عليه الاقتصاد بصفة تكاد تكون مطلقة في بعض الدول النفطية الإفريقية، أين تشكل الصادرات النفطية غالبا أكثر من 90٪ من مجمل الصادرات في هذه الدول، في حين تسمح الإيرادات الناجمة عن هذه الصادرات باستيراد السلع والخدمات الأجنبية، في مقابل عدم قدرة السلع والخدمات الوطنية منافسة تلك السلع، مما أضعف قطاعات الاقتصاد خارج المحروقات، وتسبب في ارتفاع مستوى التضخم في هذه الدول، إضافة إلى أن المال النفطي ساهم في زيادة الفساد والرشوة وسوء التسيير فيها، واستحواذ جماعات معينة في الحكم وقريبة من السلطة على هذه الثروة والمال.

ومن التناقض، أن تعاني الكثير من الدول الإفريقية التي تتحصل على أرباح ضخمة من خلال استغلال النفط من عجز في الميزانية، ومن مديونية خارجية كبيرة، وهذا بسبب تذبذب أسعار النفط وميل هذه الدول إلى نهم (الشراهة) في الاستهلاك «effet de voracité»، بحيث غالبا ما تدخل النخبة الحاكمة في هذه الدول في مشاريع ضخمة –فرعونية – نتيجة تفاؤلها بزيادة العائدات النفطية، هذا إذا لم تقم هي باختلاس الأموال النفطية لصالحها، حيث أظهر كل من Philip Lane و Aaron Tornell أن الحكام يميلون إلى إعادة توزيع الربح المستخرج على جماعات نافذة (مؤثرة) بصفة متناسبة مع نمو الإيرادات، بهدف البقاء في السلطة، في ظرف يتميز بتنامي التوترات وعدم المساواة2.

1 -Gilles carbonnier, « La malédiction des ressources naturelles et ses antidotes », **Revue Internationale et stratégique**, N° 91, Armand Colin, 3/2013, p 41.

2- **Ibid**, p 41.

ففي إفريقيا جنوب الصحراء، تنتج بعض الدول وتصدر النفط منذ زمن بعيد، الجابون (منذ 1957)، نيجيريا (منذ 1958 عضو مؤثر في منظمة الأوبك)، الكونجو برازافيل (1969)، الكاميرون (1978)، كوت ديفوار (1980)، ثم التحقت بها مجموعة أخرى من المنتجين والمصدرين الأفارقة للنفط، مثل: غينيا الاستوائية، السودان، تشاد، ساوت تومي وبرنسيب..،[1] لكن بالرغم من ذلك بقيت على تخلفها، ولم يشهد اقتصادها تطور حقيقي، ولم تستفد شعوبها من عائدات النفط.

في نيجيريا مثلا، يستخرج النفط من منطقة دلتا النيجر جنوب البلاد، حيث بلغت عائدات استخراج النفط بمئات مليارات الدولارات على مدى العقود الماضية، ولا يستفيد سكان هذه المنطقة من تلك العائدات، حيث يعيشون بطريقة بدائية مثل أجدادهم مند ألاف السنين – رغم أن منطقة دلتا النيجر تمثل تقريبا 100٪ من النفط والغاز المنتج في نيجريا– دون كهرباء ولا ماء ولا غاز ولا حتى ابسط ضروريات الحياة، بينما يعيش الصفوة من أفراد النظام العسكري في العاصمة أبوجا في ظروف جد مريحة، وبالرغم من أن إنتاج نيجيريا من النفط يصل إلى 2 مليون ب/ي، إلا أن 57٪ من الشعب يعيش بأقل من دولار واحد يوميا ولترتفع هذه النسبة إلى 70٪ في منطقة دلتا نهر النيجر، كما تستورد نيجيريا " الغازولين " من الخارج بسبب انهيار مصافي النفط بها.

ويمكن، ملاحظة ظاهرة المرض الهولندي أو « لعنة النفط » بسهولة في كثير من الدول الإفريقية التي تصدر النفط، كالجابون، التي كانت تعتبر من أكبر منتجي الموز قبل اكتشاف النفط فيها، وعندما بدأت إنتاج وتصدير النفط منذ عام 1981 انخفض إنتاج الموز بالجابون بشكل مذهل، حتى أصبحت دولة مستوردة للموز من الدول المجاورة كالكاميرون، كما أن الجابون تستورد 96٪ من احتياجاتها الغذائية، في الوقت الذي يشهد فيها إنتاج النفط تراجعا كبيرا في السنوات الأخيرة، وبالرغم من الثروة النفطية فإن البطالة وصلت فيها إلى 40٪، وتشير إحصائيات الأمم المتحدة إلى أن ثلثي السكان يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم للفرد.

1- Jean-Marie chevalier, « l'Afrique et le pétrole: entre malédiction des importations et des exportations », **Afrique contemporaine**, N° 216, 4/2005 , pp 58-59.

وفي هذا يقول " John Ghazvinian " في كتابه « التكالب على نفط إفريقيا » الذي نشره عام 2007: « هنا نرى كيف فشلت الجابون ونيجريا وسائر الدول المنتجة للنفط في منطقة جنوب الصحراء، في استثمار عائداته في تنمية حقيقية تعود بالنفع على مواطنيها »، حتى أن زعيم المعارضة في الكونجو قد وصف الوضع الاقتصادي في هذه البلدان لمرحلة ما بعد النفط، بأنه سيكون انتحارا جماعيا نظرا لعدم وجود صناعة أو زراعة أو..أو دولارات النفط.[1]

- على الصعيد السياسي والأمني: النفط عامل محرك للنزاعات.

لقد عملت العائدات المتأتية من الاستغلال القانوني وغير القانوني للموارد الطبيعية على تمويل نزاعات مدمرة في عدد كبير من الدول الإفريقية، وعندما يندلع النزاع لا يجرف معه عقودا من التطور الدءوب فحسب، بل يسهم في خلق تكاليف وعواقب اقتصادية واجتماعية وسياسية إقليمية تستمر لعقود، إن اندلاع نزاع محلي يقوم على العنف يعادل فشلا مذهلا في التنمية، بل هو في حقيقة الأمر يشكل تراجعا معكوسا للتنمية، وحتى حينما تستطيع الدول تجنب الوقوع في نزاع عنيف، فإن العائدات الضخمة التي تتأتى من الموارد الطبيعية يمكن أن تتسبب في إضعاف بنية الدولة وتقويض مصداقية الحكومات، مما يؤدي في الغالب إلى ظهور حركات تمرد انفصالية أو حدوث حرب أهلية.[2]

تفسير ماري كالدور:

حسب ماري كالدور فإن الهيكل الجيو-اقتصادي للحروب الجديدة قد تغير، فالحركات المسلحة لم تعد تتحصل على التمويل من الخارج – كما كان الشأن وقت الحرب الباردة – وهذا لأسباب سياسية، ما دفعها للاعتماد على مواردها الداخلية (موارد طبيعية خام)، وذلك من خلال،

أولا: الافتراس La prédation، أي منطق النهب والسلب واستيلاء الحركات المسلحة على الموارد المتاحة بالقوة..، بحيث يكثر ذلك خاصة في المناطق الفقيرة، إذ تقوم هذه الحركات بسلب

1 – مصطفى أمين، عرض كتاب: « John Ghazvimian, « Untapped: The scrable for Africa's oil **آفاق إفريقية**، المجلد 8، العدد 26، خريف 2007، ص ص 332-334.

2 – ايان بانون، " مقدمة "، في **الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة: خيارات وتحركات**، مرجع سابق، ص13.

الفلاحين زراعتهم مما يدفعهم للمجاعة، ولم يتوقف الافتراس إلى هذا الحد فقط، بل تعداه في دول كالصومال وليبريا إلى الاستيلاء على المساعدات الإنسانية، أي أصبح الافتراس موجه كذلك إلى اللذين يأتون لمساعدتهم،

ثانيا: من خلال الاستغلال الإجرامي للموارد المحلية، في المناطق التي تسيطر عليها الحركات المسلحة، في العديد من الأحيان تكون هناك موارد يمكن استغلالها، ذات قيمة عالية ويسهل نقلها، وبالتالي تدخل هذه الحركات في استغلال هذه الموارد بقصد الاستفادة من أرباحها، وأحيانا نتيجة الأرباح الطائلة التي تدرها هذه الموارد يذهب أمراء الحرب أبعد من ذلك، من خلال استغلال موارد غير مشروعة كالمخدرات والعاج..الخ، أو نحو موارد مشروعة مستغلة بطريقة غير قانونية كالأخشاب الثمينة..1.

بول كوللير:

يعتبر بول كوللير أن ميزة الحركات المتمردة كهياكل سياسية تعمل على منطق الافتراس "الموارد"، وبالتالي تحمل صفة " شكل الجريمة المنظمة "، وحسب هذا الأخير هناك ثلاث أوضاع اقتصادية يمكن أن تشكل تهديد السلام:

– تقاس تبعية الدول للموارد الطبيعية بالمكانة التي تحتلها صادرات المواد الأولية في الناتج المحلي الإجمالي، حيث لديه تأثير قوي على زيادة خطر نشوب حرب أهلية في السنوات الخمس القادمة، فخطر حدوث نزاع يكون أكبر عندما تكون نسبة صادرات الموارد الأولية من الناتج المحلي الإجمالي يصل إلى 32٪، وكلما تزداد النسبة يزداد الخطر، كذلك تشكل الموارد الطبيعية مصدر تمويل مستمر ومنظم بالنسبة للمنظمة المتمردة، ويمكن في بعض الحالات أن تشجع السكان المحليين على التمرد[2]، خاصة في ظل:

– وجود دخل ضعيف لكل مواطن R/Ab، الذي يعاد توزيعه بطريقة غير عادلة.

1 -Jean-Christophe Rufin, « Economies de Guerre et conflits régionaux », Dans **Guerre et économies**, sous la direction de Jean-François Daguzan et Pascal Lorot, ellipses, paris, p 118.

2- David Mascré, « Théorie des crises et compétition pour les ressources », **Revue Géopolitique Africaine**, N° 30, Paris, Avril-Juin 2008, pp 204-206.

– وجود نمو ضعيف (دولة ضعيفة وغير فعالة، بحيث لا تسيطر أو بصعوبة على احتكار العنف المشروع).

ويقول كولبير في مقال له في " الفورين بوليس "، بعنوان: " سوق الحرب الأهلية "، أن هذه العلاقة شهدتها القارة الإفريقية بدرجات متفاوتة، بحيث منذ منتصف التسعينات، أصيبت القارة الإفريقية بنحو 16 نزاعا من جملة 35 نزاعا على مستوى العالم كله، كانت الموارد الأولية أحد العوامل المتسببة والمغذية لهذه الصراعات كالنفط والنحاس والماس، مثلما هو الشأن بالنسبة لدولة الكونجو.[1]

والجواب يكمن في أن هذه الجماعات المتمردة تمتلك ميزة تنافسية واحدة للأسف وهي قدرتها الكبيرة على ممارسة العنف المنظم وإلحاق الأذى، كما تقوم هذه الأخيرة بابتزاز الشركات المتعددة الجنسيات التي تقوم باستغلال النفط والغاز، من خلال التهديد بضرب خطوط أنابيب الغاز والنفط، بحيث تقوم هذه الشركات بدفع المال لهذه الحركات أو الجماعات المسلحة حتى لا تقوم بشن هجمات عليها، كذلك قيامها ببيع حقوق منجمية مسبقة لا تسيطر عليها الشركات الأجنبية من أجل الاستغلال اللاحق، وتسمح هذه الطريقة في تمويل أدوات الحرب من خلال بيع حقوق الاستخراج التي يطلق عليها **مايكل روس** اسم "مبيعات الحقوق المستقبلية للغنائم الحربية"، إحصائيا، يزداد خطر ظهور الحركات الانفصالية في الدول التي تمتلك موارد طبيعية ثمينة وخاصة النفط منها، ففي مناطق النزاع التي يوجد فيها النفط، كل الحروب هي حروب انفصالية (100٪)، أما المناطق غير النفطية فإن 68٪ منها انفصالية[2].

كذلك، يمكن للحكم السيئ والفساد أن يزيد من الميول الانفصالية، وخاصة إذا ظهر لدى الفئة الانفصالية فرصة قتالية لانتزاع السيطرة على مورد طبيعي ثمين كالنفط، فحينما يرى إقليم ما أن ما يعتبره موردا عائدا له يتعرض للنهب من قبل نخبة وطنية فاسدة تقطن العاصمة، فإن توّقع تحقيق السيطرة على عائدات المورد الطبيعي واستخدامها لمصلحة الأغلبية العرقية المحلية، يمكن

1 – خالد حنفي علي، " الشركات العالمية.. لعبة الصراع والموارد في إفريقيا "، **السياسة الدولية**، المجلد 42، العدد 169، جوان 2007، ص 91.

2 – **نفس المرجع**، ص 27.

أن يشكل دافعا قويا للحركة الانفصالية،[1] وهذا ما لاحظناه في إقليم كابيندا الغني بالنفط بأنجولا، وكما حدث من قبل في جنوب السودان، ما أدى إلى نشوب حرب أهلية طويلة الأمد نجم عنها استقلال دول جنوب السودان، وهذه الأخيرة تعيش اليوم نفس الوضعية، أي اندلاع حرب أهلية جديدة هدفها السيطرة على الثروة (النفط) من قبل الإثنيات المتنازعة، ما يسميه كل من ماري كالدور وبول كوللير بـ"**الافتراس**".

كما تقوم الشركات النفطية الكبرى –الأمريكية والأوروبية والصينية خاصة– في إطار لعبتها الإستراتيجية في القارة الإفريقية، من أجل الحفاظ على مواقعها الريعية في مواجهة المنافسة الشديدة للشركات الأخرى، بتمويل السلطات القائمة أو الحركات المتمردة التي من المحتمل أن تصل إلى الحكم يوما ما، مما يقلل من مخاطر فقدانها الامتيازات النفطية التي تحصلت عليها في هذه الدول، فمثلا شركة ألف الفرنسية تعمل في نفس الوقت مع السلطة والمعارضة في أنجولا وفي الكونجو، كما تستفيد الحركات المتمردة في منطقة دلتا النيجر بنيجيريا من الفديات التي تدفعها لها الشركات النفطية العالمية، ومن سرقة النفط من خطوط الأنابيب، بسبب الفقر الشديد الذي يعيشه سكان المنطقة.[2]

فكما هو الحال بالنسبة للموارد الطبيعية الأخرى، لا يبدو النفط الإفريقي كعامل لتحقيق التنمية أكثر منه كعامل لتهديم المجتمعات والتبذير وغيرها من الآثار الضارة (المرض الهولندي)، أين تستأثر جماعة محددة بهذا الريع، بل أكثر من ذلك، فهو يعد كعامل يسبب النزاعات ويزيد من أمدها، بالإضافة إلى مشاكل الحكم الرشيد، فالسلطة المركزية تقوم في الكثير من هذه الدول بالعديد من مشاريع تمويل البنى التحتية والموانئ التي توجد بالقرب من المنشآت النفطية، في غالب الأحيان على حساب الأقاليم الأخرى البعيدة عن مراكز القرار والعواصم، والتي تجد نفسها معزولة عن باقي البلاد بالرغم من أن النفط يتدفق على من أراضيها، هذه المناطق تعرف «

1 – ايان بانون، بول كوللير، " الموارد الطبيعية والنزاعات: ما الذي يمكننا عمله ؟ "، في **الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة: خيارات وتحركات**، تحرير: ايان بانون، بول كوللير، (تر: فؤاد سروجي)، البنك الدولي، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة العربية الأولى، 2005، ص 26.

2- Philippe Hugon, **Géopolitique de l'Afrique**, SEDES, paris, 2eédition, 2009, p 147.

بالجيوب النفطية » أو« les enclaves pétrolière » التي تعاني من العزلة وعدم التوازن الإقليمي.1

وبذلك لم تسلم القارة الإفريقية، من لعنة نفطها على المستوى السياسي والأمني، فبدلا من أن يساهم النفط في تنمية إفريقيا وفي خلق مناخ من الاستقرار والآمان، يسمح للمواطن الإفريقي من العيش بكرامة، كتلك التي تمتع بها مختلف الشعوب في العالم، فإن تواجد النفط فيها على العكس من ذلك، زاد من أسباب الفساد السياسي ومن المشاكل الأمنية، وجعل منها فضاءً للتصارع والتنافس بين مختلف القوى الدولية.

على الصعيد البيئي: لعنة الموارد على البيئة في إفريقيا.

أحد أخطر الآثار الاقتصادية السلبية للصناعة الطاقوية عموما والنفطية خاصة في أي بلد من بلدان العالم، هو انعكاسات هذه الصناعة على سلامة البيئة بمختلف جوانبها، كالحياة البرية والبحرية النباتية والحيوانية منها وتلوث مصادر المياه..الخ، بحيث في إطار جشع الشركات النفطية العالمية وبحثها عن الربح السريع والمضمون، وفي إطار ضعف الوعي البيئي لدى الكثير من شعوب الدول المنتجة للنفط، خاصة في العالم النامي كدول إفريقيا، وعدم حرص حكام هذه الدول على إلزام شركات النفط الكبرى على الالتزام بضوابط الحفاظ على البيئة، في مقابل العائدات الكبيرة التي يدرها استخراج النفط عليها،[2] تتعرض معظم دول إفريقيا جنوب الصحراء المنتجة للنفط لعديد المخاطر البيئية التي تهدد أنظمة الحياة فيها.

إن مصادر التلوث والتدهور البيئي سواءً الصادرة عن بقع الزيت أو عن حرق الغازات أو النفايات السامة الناتجة عن عمليات التكرير، أو حتى عن إزالة الغابات بالنسبة للحقول التي اكتشفت في وسط الغابات الإفريقية، أو في المياه العميقة بالنسبة لاستخراج نفط الأوفشور، لها أثار مدمرة على المدى البعيد على الحياة البرية والبحرية النباتية والحيوانية في إفريقيا.[3]

1- Philipe Hugon, **Géopolitique de l'Afrique**, Op.cit, pp 103-104.

2 – جعفر كرار، **العلاقات الصينية–السودانية: صناعة النفط نموذجا**، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، ط 1، 2009، ص 91.

3 - Philippe Hugon, **Géopolitique de l'Afrique**, Op.cit, p 172.

إلا أنه، وفي السنوات الأخيرة، بدأ يظهر على مستوى الدول النفطية الإفريقية نوع من الوعي البيئي الإيكولوجي، سمح بوضع بعض الشركات النفطية الدولية عند مسؤولياتها في الحفاظ على السلامة البيئية، وسوف نقف عند بعض الأمثلة حول التداعيات البيئية التي تسببت فيها الصناعة النفطية العالمية في إفريقيا، وبالخصوص في منطقة غرب إفريقيا، وبالتحديد في نيجيريا.

منطقة دلتا النيجر في نيجيريا:

إن أكثر من 60٪ من سكان منطقة دلتا النيجر، يعتمدون على الوسط الطبيعي من أجل العيش، فبالنسبة إليهم الموارد الطبيعية، سواءً الزراعية أو المواد الغابية أو الصيد، تشكل كلها المصدر الأساسي بل في الكثير من الأحيان الوحيد للغذاء، بالرغم من ذلك فقد أحصت الوكالة الوطنية النيجيرية للكشف والاستجابة ضد التفريغ النفطي، حوالي 2000 موقع ملوث في دلتا النيجر، والعدد الحقيقي يمكن أن يكون أكبر من ذلك بكثير.[1]

وتعرف منطقة دلتا النيجر بعاصمة التلوث النفطي في العالم، بالنظر إلى عدد الحقول النفطية الهائل الموجود بها والبالغ 606 حقل نفطي، في مقابل إهمال الشركات النفطية العاملة هناك لأدنى المعايير البيئية المعتمدة عالميا، فمنذ حوالي خمسين سنة والنفط الخام يتسرب باستمرار من أنابيب النفط القديمة في نيجيريا (بعضها تجاوز الأربعين سنة)، في ظل تكتم إعلامي كبير،[2] وتواطؤ السلطات النيجيرية مع الشركات النفطية العالمية، عكس ما يحدث عندما يتعلق الأمر بالبيئة في الدول الغربية المتقدمة، كما حدث في قضية التسرب النفطي بخليج المكسيك في 2010، عندما أجبرت الإدارة الأمريكية شركة BP البريطانية على دفع تعويضات ضخمة بسبب التلوث الذي أصاب الحياة البحرية في المنطقة، والحملة الإعلامية الشرسة لوسائل الإعلام الأمريكية والعالمية حول هذه القضية، أما إذا تعلق الأمر بإحدى الدول الإفريقية، فإنها لا

1 - Amnesty International, Résumé du Rapport : « Nigeria. Pétrole, pollution et pauvreté dans le delta du Niger », Index : AFR 44/021/2009, Juin 2009, p2.

http://www.amnestyinternational.be/doc/IMG/pdf/delta_niger_resume.pdf, (12 Juin 2011).

2 −John vidal, « Nigéria, les marées noires oubliées du delta du Niger », **Courrier International**, N° 1022, 02 juin 2010.

http://www.courrierinternational.com/article/2010/06/03/les-marees-noires-oubliees-du-delta-du-niger,

تلقى أي اهتمام يذكر، فحياة الإنسان ارخص في إفريقيا من حياة الأمريكي أو الأوروبي الأبيض، بل حتى الحيوانات تجد حضا أوفر في حمايتها في هذه الدول من تلك التي تعيش في قارة إفريقيا.

لقد ظهرت في نيجيريا وبالخصوص في منطقة دلتا النيجر، منذ سنوات 1980، منظمات مطالبة بالحكم الذاتي للمنطقة ذات طبيعة إثنية، تعتبر نفسها حركات سياسية وإيكولوجية، تناضل من أجل الاستقلال الذاتي للإقليم وحماية الثقافات المحلية، منددة بالتوزيع الظالم للريع النفطي الذي لا يستفيد منه السكان المحليون بالمستوى اللازم، وكذلك التدهور البيئي الذي تتسبب فيه الشركات النفطية عند استخراجها للنفط،[1] ما جعل العيش في هذه المنطقة يكون في أصعب الظروف، من فقر وسوء تغذية، وانتشار للأمراض، حتى أن متوسط الحياة في هذه المنطقة تراجع إلى سن الأربعين سنة.[2]

من بين هذه الحركات نجد حركة MOSOP " الحركة من أجل بقاء شعب الأوغوني " التي تعد أول حركة ركزت خطابها ليس حول مسألة إعادة التوزيع بين المركز والمحيط للريع النفطي، ولكن كذلك حول التأثير البيئي لعمليات استغلال النفط، طالبة في هذا الإطار تعويضات مالية كبيرة من الحكومة الفدرالية، ومن الشركات النفطية المتواجدة في المنطقة كشركة شيفرون الأمريكية وشل الأنجلو–هولندية والشركة الوطنية النفطية النيجيرية NNPC.

لقد وجدت الحملة السياسية–الإيكولوجية التي قامت بها هذه الحركة ضد شركة شل صدى دولي معتبر، من خلال أكبر المنظمات غير الحكومية في العالم مثل "جرينبيس" و"هيومن رايتس ووتش"، كما دعمت هذا المسار السلمي بمسار أخر أكثر راديكالية، حيث قامت بهجمات ضد المصالح النفطية لشركة شل في المنطقة، ما دفع هذه الشركة لمغادرة المنطقة في سنة 1993، هذه الأحداث التي ساهمت فيها شركة شل في نيجيريا، خاصة بعد إيقاف السلطات النيجيرية لزعيم هذه الحركة وإعدامه في عام 1995، نتيجة الأحداث المرتبطة بشركة شل، أضرت كثير بسمعة هذه الشركة على مستوى الرأي العام الأوروبي خاصة، هذا التداخل بين المحلي– "حركة موسوب في نيجيريا" – والعالمي– "المجتمع المدني الدولي" – التي تحركت حول موضوع عالمي

1- Jean-Pierre Favennec, **Géopolitique de l'énergie : Besoins, ressources, échange mondiaux**, édition TECHNIP, Paris, 2009, pp 239.

2 John vidal, **Op.cit**.

متمثل في حماية حقوق الإنسان والبيئة– جعل شركة شل تقوم بحملة عالمية من أجل استعادة سمعتها من خلال تبني سياسة قائمة على الالتزام الأخلاقي ومبدأ الشفافية، كثقافة جديدة للمؤسسة، كما تقول، إضافة إلى قيام الرئيس النيجيري في ديسمبر 2008، بإنشاء وزارة خاصة بدلتا النيجر عين على رأسها أحد أكبر رجال السياسة في نيجيريا "شيخ إيفوت إكيات"، وذلك من أجل الاستجابة لمطالب السكان المحليين، التي بلورتها كل من حركة MOSOP وكذلك الحركة من أجل تحرير دلتا النيجر MEND التي أنشئت في عام 2006.[1]

وفي عام 2010 في ولاية " أكوى إبوم "، حدث تسرب نفطي في أنبوب النفط التابع لشركة إكسون–موبيل الأمريكية، أفرغ 4 ملايين لتر من النفط الخام في الدلتا لمدة سبعة أيام قبل أن يتم إصلاحه، ما دفع السكان المحليين الخروج للتظاهر، لكن قابلتهم السلطات هناك بالقمع، في الوقت الذي خرج فيه هؤلاء السكان من أجل المطالبة بتعويضات قدرت بـ1مليار دولار نتيجة الأمراض التي تسبب فيها هذا التسرب، وفقدان هؤلاء السكان لمصدر رزقهم في العيش، كما شهدت منطقة دلتا النيجر عشر تسربات نفطية Marées noires خلال سنتين فقط،[2] وهو ما يظهر عمق المشكلة البيئية في نيجيريا واستمراريتها.

وبذلك تتسبب الصناعة النفطية من خلال الشركات النفطية الكبرى التي تعمل في دول القارة الإفريقية في التدهور البيئي الحادث، من خلال إهمالها كل المعايير البيئية العالمية المعتمدة في صناعة المحروقات، بحيث لا يهمها إلا الربح السريع، ولا يهمها حرمان شعوب القارة الفقيرة من مصادر رزقها في العيش من خلال تلويث البحار والأنهار وقطع الغابات ورمي النفايات النفطية..الخ، وهذا في ظل تواطؤ السلطات الحاكمة في هذه الدول.

ومنه، فعلى الرغم من استفادة القارة الإفريقية من الثروة النفطية، بحيث تحصلت على العديد من المكاسب من خلال زيادة عائداتها المالية من تصدير النفط، وارتفاع حجم الاستثمارات الدولية في القارة، خاصة الأمريكية والصينية منها، إلا أن ذلك لم يغني القارة من نقمة وجود هذه الثروة

1 -Jean-Pierre Favennec, **Géopolitique de l'énergie : Besoins, ressources, échange mondiaux**, Op.cit, pp 239-240.

2 -John vidal, **Op.cit**.

على أراضيها، ومن خلال أطماع وتكالب القوى الكبرى على هذه الثروة النفطية، وانعكاس ذلك سلبا على دول إفريقيا على مختلف الأصعدة.

لكن في مقابل التأثير السلبي الذي ينتج عن الاعتماد على النفط كمصدر للثروة، كزيادة خطر نشوب النزاعات، والحروب الأهلية، فإنه في مقابل كل دولة غنية بالموارد عانت من نزاع مسلح تمكنت دولتان أو ثلاث دول من تفاديه، فالسياسات الرشيدة تساعد على تخفيف احتمال تسبب المورد في نشوب نزاعات، وتوجه ثروة الموارد نحو التعليم والصحة ومحاربة الفقر[1]، وبالتالي إمكانية تحقيق الانطلاقة التنموية.

كما استفادة بعض الدول الإفريقية من وضعها النفطي، مثل نيجيريا التي أصبحت مرشحة للعب دور مؤثر في إطار الإستراتيجية الأمريكية كقوة إقليمية قارية صاعدة، ومن ثم زيادة فرصتها في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، بالإضافة إلى وزنها الديموغرافي في القارة.

ومنه:

– يستوجب على دول إفريقيا النفطية البحث عن حلول لمشاكلها السياسية المرتبطة بالصراع على الموارد النفطية، من خلال اعتماد نظام عادل لتوزيع الثروات، وهذا حتى تتجنب مستقبلا حدوث حركات تمرد جديدة، وتتمكن من تحريك عملية التنمية بواسطة الظروف المريحة الناتجة عن العوائد النفطية.

– على الدول الإفريقية أن تقوم بإصلاحات شاملة تمس كل المجالات، وليس إصلاحات تمس قطاعها النفطي فقط، لأن الحكم الراشد ومحاربة الفساد هما الأساس الصحيح الذي تقوم عليه عملية التنمية وبناء دولة قوية ومتطورة.

1 – مايكل روس، " لعنة الموارد الطبيعية: كيف يمكن للثروة أن تجعل منك فقيرا "، في **الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة: خيارات وتحركات**، تحرير: ايان بانون، بول كوللير، (تر: فؤاد سروجي)، البنك الدولي، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة العربية الأولى، 2005، ص 67.

– على الأنظمة في الدول الإفريقية المنتجة والمصدرة للنفط أن تكون في مستوى تطلعات شعوبها، من خلال استعادة مصداقيتها أمام هذه الشعوب بعد أن مرت عليها عقود طويلة من سوء التسيير وإهدار الأموال النفطية في أمور لا تمت بصلة لعملية التنمية، مثل استعمالها لفائدتهم الخاصة أو شراء الأسلحة بكميات مُبالغ فيها لاستعمالها لا لمواجهة الأعداء الحقيقيين لهذه الدول بل للصّراع فيما بينها، أو استعمالها في الحروب الأهلية، وكذلك في الحفاظ على النظام، ولنا أمثلة كثيرة عن ذلك كالحرب الأهلية في السودان، وكان الأحرى بهذه الدول الاستعانة بهذا المال النفطي لتنمية اقتصادها، واستعادة عزة الإنسان الإفريقي، الذي أصبح رمزا للتخلف والجهل.

– بإمكان الدول الإفريقية انتهاج سياسات كفيلة بالحفاظ على ثروتها النفطية، واستقلال قرارها السياسي، وتوجيه عوائد النفط من أجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، أي أخذ زمام المبادرة بعيدا عن الاعتماد على القوى الخارجية.

– غالبية دول إفريقيا تعتمد بصفة تكاد تكون مطلقة على إيراداتها من الثروات الطبيعية التي تزخر بها، وبالخصوص المحروقات والنفط بالتحديد في عملية تنميتها المحلية، وبقاء تبعية هذه الدول لمادة النفط الذي سيأتي اليوم الذي سينضب فيه يشكل خطرا كبيرا على هذه الدول وعلى استقرارها الاقتصادي والسياسي، وأن لا تقع في نفس الفخ الذي وقعت فيه دول الأوبك، لذا يتوجب عليها التفكير في تنويع صادراتها، والتفكير في تطوير صناعاتها الخفيفة والمتوسطة خاصة تلك المتعلقة بالتكنولوجيات الجديدة، ولهذه الدول أن تأخذ العبرة من اندونيسيا التي دخلت في اقتصاد ما بعد النفط.

إذن، فكما يمكن لثروة النفط أن تصنع الاستبداد وتساهم في نشر الفساد وتشعل الحروب وتخلق الإرهاب في إفريقيا، فإنه في المقابل يمكن من خلال الإدارة الرشيدة لهذه الثروة أن تحقق التنمية والرفاهية الاقتصادية والحكم الراشد في دول القارة.